دعم الثورة الجزائرية في ليبيا وتأثيره في تطور العلاقات الليبية – المصرية (١٩٥٤ – ١٩٥٨)

د. مقلاتي عبد الله(*)

مقدمة:

لأهميتها الاستراتيجية في دعم الثورة الجزائرية ارتبطت ليبيا بعلاقات متشابكة مع الكفاح الجزائري، وشاركت في دعمه وموازرته، وقد أرست جبهة التحرير الوطني منذ البداية علاقات وطيدة مع رئيس الحكومة مصطفى بن حليم والملك إدريس السنوسي، وكسبت تجاوب فئات واسعة من الشعب الليبي المتضامن بتلقائية مع أهدافها الكفاحية. وقد توافر كثير من العوامل المساعدة على بلورة تضامن ليبي متواصل مع الثورة الجزائرية، يأتي على رأسها الاستعداد الشعبي والرسمي لدعمها وتوسط الاستخبارات المصرية لدى السلطات الليبية، وفي الوقت نفسه وقفت بعض الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها ليبيا حائلا أمام دعم نشاط الثورة الجزائرية كما سيأتي بيانه، وعلى الرغم من ذلك تحولت ليبيا طوال سنوات الثورة إلى معبر للإمدادات العسكرية، وحاضن لنشاطات الثورة، كما أنها عدت من أهم الحلفاء السياسيين الذين تربطهم علاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية. وفي هذه المداخلة نحاول تعرف مدى ايجابية الموقف الليبي من نشاط الثورة الجزائرية، خاصة في مجال مرور الأسلحة من خلال أراضيها، وكذا تأثير هذا الموقف في تطور العلاقات الليبية مع الثورة الجزائرية ومع السلطات المصرية.

(*) قسم التاريخ، جامعة أدرار، الجزائر.

أولا- الموقف الليبى من دعم الثورة الجزائرية: أبعاده وانعكاساته:

لم يكن استقلال ليبيا فى خلال السنوات الأولى ناجزا، وقد كان مهددا بكثير من الضغوط والمخاطر، فعلى الرغم من استقلالها المبكر، فإنها كانت تعيش كثيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد استغلت الدول الغربية الكبرى ضعفها لتجثم عليها باتفاقيات عسكرية كبلت استقلالها الفتى، فبموجب معاهدة الصداقة والتحالف المبرمة عام ١٩٥٣ أفادت بريطانيا من حق إبقاء القواعد العسكرية مدة عشرين سنة، وفوضت القوات البريطانية مسئولية حراسة القصر الملكى فى طبرق، والإشراف على شرطة طرابلس، ومراقبة عدد من المطارات والموانئ وحركة النقل[١]، وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية صداقة مماثلة، سمحت لها بإنشاء عدة قواعد عسكرية فى ليبيا، وممارسة النشاط العسكرى، مقابل مبالغ مالية ومساعدات اقتصادية لحكومة ليبيا[٢]، وأفادت فرنسا من اتفاقية صداقة، بعد أن قبلت بالجلاء عن إقليم فزان، وسمحت لها هذه الاتفاقية بتعزيز حضورها العسكرى والمدنى فى إقليم فزان المتاخم للجزائر؛ إذ نصت الاتفاقية الموقعة بين بن حليم و"منداس فرانس" فى أغسطس ١٩٥٥ على التعاون فى قضايا الأمن والدفاع، ومنح فرنسا بعض المطارات فى فزان وحرية تنقل قواتها عبر الجنوب الليبى[٣]، وقد أثار توقيع الاتفاقية ازدياد النقمة على الحضور الأجنبى فى ليبيا ومعارضة سياسة الحكومة؛ إذ نظمت عددا من المظاهرات فى طرابلس، ورفعت الاحتجاجات الداعية إلى جلاء القوات الأجنبية ومقاطعة فرنسا ومساعدة الثورة الجزائرية[٤].

ويذكر محمد عثمان الصيد أن ليبيا كانت مدفوعة لمنح فرنسا فى إقليم فزان ما منحته لبريطانيا وأمريكا فى إقليمى برقة وطرابلس من امتيازات، وذلك إرضاء لها وتجنبا للمشكل الانفصالى الذى كانت تثيره بالإقليم، ومن أجل الاستفادة من مساعداتها المالية والتقنية التى تقدمها فى هذا الإقليم المعزول[٥].

ويبدو أن الموقف الشعبى الليبى استنكر صمت الحكومة ولجوءها إلى إبرام معاهدة الصداقة مع المستعمر الفرنسى، الذى يخوض حربا شرسة ضد الشعب الجزائرى الشقيق، وكان يأمل فى مقاطعة فرنسا وحلفائها الغربيين ومعاداتهم، بدل منحهم الامتيازات العسكرية فى ليبيا، ولم تستطع الحكومة الليبية أن تعلن مساندة الثورة الجزائرية جهارا، فالتزمت الصمت حتى لا تنقطع المساعدات التى يلقاها الجزائريون فى ليبيا، وتتجنب ردود فعل فرنسا وحلفائها البريطانيين والأمريكيين، خاصة أن ليبيا كانت لا تزال ترزح تحت معاناة الفرقة والتشتت السياسى والضعف الاقتصادى، وقد أبدى الملك إدريس وابن حليم تخوفاتهما من تقديم المساعدات المباشرة ومعاداة فرنسا، مفضلين خيار الدعم السرى الذى أظهر نجاعته، وأرضى القادة الجزائريين[٦]. وأما فعاليات المجتمع فقد استغربت صمت الموقف الرسمى من الثورة الجزائرية طوال سنة ونصف من اندلاعها، واستهجنت موقفها من إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا فى هذه المرحلة الحساسة التى كانت تتطلب تضامنا أكبر مع قضايا الجلاء والتحرر ومعاداة المصالح الغربية.

وقد أكدت الاهتمامات الوطنية الضاغطة حضورها فى رسم سياسة الموقف الليبى؛ إذ كانت الحكومة الليبية تتهددها باستمرار ضغوط القوى الغربية العسكرية والاقتصادية، ولم تستطع توحيد كلمتها فى ظل التمزق الإدارى والاختلاف المتجذر بين ممثلى الولايات الثلاث المستقلة الذين يشكلون حكومة ائتلافية، ضعيفة يتقاسمون فيها السلطة. وبحسب شهادة بن حليم، فإن حكومته خضعت صاغرة لضغوط ممثلى فزان بضرورة إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا[٧]، هذا ولم يخول الدستور الليبى الحكومة التنفيذية صلاحيات واسعة. ففضلا عن خضوعها لرقابة البرلمان، تجمعت الصلاحيات فى يد الملك، وكانت حاشيته تتدخل فى شئون الحكومة، وتحالف الموالين لها، وقد أطلق الملك يدها فى تصريف شئون المملكة بشكل فاضح، فأصبح لآل الشلحى

المكلفين بنظارة الشئون الملكية نفوذ ينافس الحكومة، وخص عبد الله عابد السنوسى (وهو من الأسرة الملكية) بكثير من النفوذ السياسى والاقتصادى. وتشير بعض المصادر إلى أن تحالفا سياسيا انفرد بإدارة شئون المملكة يضم بن حليم والبصيرى الشلحى ناظر الشئون الملكية وعبد الله عابد السنوسى، واجتهد هذا التحالف فى مداراة الملك وفى موالاة مصر؛ إذ كان للسفير المصرى حسن إبراهيم الفقى نفوذ خاص على دائرة بن حليم[8]، وكانت العلاقات الليبية المصرية تحركها الروابط التى يفعلها السفير المصرى، وتتأثر بالوشايات التى يرفعها مناونو الحكومة أحيانا ويتدخلات القوات الأجنبية. ولعل تخوف الملك وضعف شخصيته زاد فى عزلته؛ وهو مما أدى إلى انزواء ليبيا وعدم تفاعلها مع القضايا العربية، واتهام القوميين العرب إياها بموالاة الغرب وخضوعها للنفوذ الأجنبى[9].

ولكن مشاركة ليبيا فى دعم الثورة الجزائرية وموقف ملكها الإيجابى غير كثيرا من قتامة هذه الصورة التى بالغت بعض الأوساط القومية فى صبغها على ليبيا، غير أن القرار السياسى لم يكن كافيا وحده لتثمين هذا الموقف الليبى؛ إذ ظلت ليبيا دولة فتية تشق طريق بناء مؤسساتها وإنمائها الاقتصادى بصعوبة، ويرجع ذلك إلى ضعف مواردها المالية وفقرها المدقع، وإلى التفكك الاجتماعى الموروث عن الاستعمار. فكانت ميزانية الحكومة تعتمد أساسا على المساعدات الغربية نظير كرائها للقواعد العسكرية[10]. وعليه لم يكن منتظرا من ليبيا أن تسهم ماديا فى دعم الثورة الجزائرية، كما أن ليبيا المعزولة عن العالم الخارجى بضعف تمثيلها الدولى لم يكن موقفها السياسى مفيدا بشكل أكبر للقضية الجزائرية، خاصة أنها لم تنضم للأمم المتحدة إلا فى ديسمبر ١٩٥٦[11]. ولكن كان هناك ما يميز ليبيا، فموقعها الاستراتيچى بوصفها همزة وصل بين الجزائر والمشرق العربى كان يفيد فى ربط إمدادات الثورة، واتخاذها معبرا ومخزنا للأسلحة القادمة من مصر، كما أن التضامن الشعبى

والرسمى المنقطع النظير كان يساعد على بلورة علاقات تضامن مفيدة للثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا.

وعلى الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة، فقد تبلور موقف ليبى متضامن بشكل عفوى وسرى مع الثورة الجزائرية، فكان لاندلاعها وقع الأثر فى أوساط الليبيين الذين عبروا عن تضامنهم ونصرتهم لكفاح الشعب الجزائرى واستعدادهم لتوفير المال والسلاح لدعمه[١٢]. وفى الأيام الأولى لاندلاع الثورة، خاطب الرئيسان جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة بن حليم فى موضوع دعم الكفاح الجزائرى بالسلاح، وتأمين نقله إلى الثوار عن طريق ليبيا، فأبدى تجاوبه مع هذا المطلب، وذلك برغم المخاطر الكبرى لهذه المهمة التى أوضحها للرئيس عبد الناصر بالقول: "أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا، من طبرق، إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز مهمة، خصوصا فى شرطة ولاية طرابلس، وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا (فزان)، ولسفارتها فى طرابلس وبنغازى جهاز مخابرات من الطراز الأول، يرأسه الكومندان "تيزا"، وله أعوان وعيون منتشرة فى طول البلاد وعرضها، وأنت تعرف أن علاقتنا مع فرنسا هى الآن فى غاية التدهور، بعدما أنذرناها فى مذكرة رسمية، وطالبناها بالجلاء عن فزان..."[١٣]. وإثر عودته إلى ليبيا فاتح بن حليم الملك فى الأمر، وطمأنه بتحمل مسئولية هذه المهمة الخطرة، وأن السلاح الجزائرى سيمرر عبر ليبيا فى سرية تامة، وبمراقبة القوات الليبية[١٤]. وإن كان الملك أظهر استعداده لدعم الثورة الجزائرية؛ فإنه أبدى مخاوفه من انكشاف الأمر، وما قد يتهدد ليبيا من حماقات الفرنسيين الذين يبحثون عن الأعذار للتربص بالبلاد، وطلب من رئيس الحكومة الحيطة والحذر فى أداء هذه المهمة[١٥].

وهكذا يبدو أن الثورة الجزائرية وجدت تجاوبا حكوميا وشعبيا لدعم

كفاحها، خاصة فى مجال الإمداد ونقل السلاح، وهى المهمة الأساسية التى ستوجه العلاقات مع ليبيا، وقد تحكمت الاهتمامات القطرية والظروف الخاصة بليبيا فى رسم السياسة التضامنية مع الجزائر، وأظهر الملك والحكومة والمسئولون، فضلا عن الجماهير الواسعة تجندهم لخدمة الثورة الجزائرية، وتسهيل نشاطاتها العسكرية فى ليبيا. ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية، ارتبطت مع المسئولين الليبيين بعلاقات سرية، ثم أخذت هذه العلاقات مجراها الطبيعى التضامنى.

ثانيا- الدور المصرى فى تطور علاقات الثورة الجزائرية مع ليبيا:

أمام الشهادات والوثائق المطلع عليها يمكننا أن نميز نمطين من العلاقات، جمعت الثورة الجزائرية بليبيا، فهناك نمط العلاقات السرية الذى أطر مهمة تمرير الأسلحة، وهناك نمط العلاقات الثنائية المعلنة الذى أطر الجانب السياسى والتضامنى مع الثورة الجزائرية. ومن أجل فهم أوسع لمسيرة هذه العلاقات نستعرض حدود هذين النمطين المتكاملين.

١ - العلاقات السرية التى أطرت مهمة تمرير الأسلحة:

لأهمية ليبيا فى تسهيل مهمة مرور الأسلحة، ركز المسئولون الجزائريون والمصريون على كسب السلطات الليبية لإنجاح هذه المهمة، ولأهمية هذه المهمة الخطيرة تقرر الاعتماد حصريا على رئيس الحكومة بن حليم ليتدبر مع أحمد بن بلة والمخابرات المصرية الخطط السرية للقيام بهذه المهمة، وهذا ما يفسر سرية العلاقة التى شيدتها الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية والمتعاونين الليبيين. وقد أوضحت مذكرات أحمد بن بلة وفتحى الديب ومصطفى بن حليم وبعض شهادات الشهود كثيرا من جوانب تلك العلاقات الخفية، نستعين بها على إعادة رسمها.

لقد أفاد المناضلون الجزائريون من دعم الاستخبارات المصرية ولجنة

تحرير المغرب العربى فى إرساء حضورهم فى ليبيا، وإنشاء تنظيم سرى يتكفل بمهمة جمع الأسلحة. وقد ربط بن بلة وبشير القاضى اتصالات واسعة فى إطار مشروع الكفاح المغاربى الموحد؛ إذ يذكر بشير القاضى أنه اتصل بجمعية عمر المختار فى بنغازى، وكسب تعاون عدد من المناضلين الليبيين، وأن جهود بن بلة ارتكزت على تنسيق الكفاح المغاربى والبحث عن الأسلحة[١٦]. وفى صيف عام ١٩٥٤ ولد مشروع جيش تحرير المغرب العربى فى طرابلس، واجتمع بن بلة مع مصطفى بن بولعيد لبحث خطط شراء الأسلحة وتهريبها. وقد اعتقلت شرطة طرابلس بن بولعيد، واستطاع بن بلة بشبكة معارفه فك أسره والاتفاق معه على الاستعدادات الأخيرة لإعلان ثورة الفاتح فى نوفمبر ١٩٥٤[١٧].

وشملت التحضيرات التى أعدها بن بلة، بالتنسيق مع المخابرات المصرية، شراء كميات أسلحة من المهربين والقواعد الأجنبية فى طرابلس، وإرسالها عن طريق شبكات المقاومة التونسية إلى الأوراس، وتنسيق التعاون مع بعض التجار الليبيين لشراء الأسلحة ونقلها، وكسب تعاون بعض المسئولين الليبيين فى تفعيل مهمة الإمداد بالأسلحة بشكل أكبر[١٨].

ووقع الاختيار على شخص رئيس الحكومة بن حليم، للتكفل بمهمة التغطية على نشاط تهريب الأسلحة عبر ليبيا، وذلك بحكم تعاونه وعلاقاته الجيدة مع السلطات المصرية، ففاتحه جمال عبد الناصر فى الموضوع، فى خلال زيارته للقاهرة فى أواخر أكتوبر ١٩٥٤، ووجد منه تجاوبا فى أداء هذه المهمة، وذكر بن حليم أنه اشترط أخذ إذن الملك، وأن تأخذ المهمة طابع السرية التامة، وأنه عقد على هامش هذا اللقاء اجتماعا مع أحمد بن بلة لتدارس الموضوع وسبل التنسيق[١٩].

وبفضل تضامنه الإسلامى والقومى وإحساسه بأصوله الجزائرية لم يعارض الملك إدريس منذ البداية تأمين نقل الأسلحة الجزائرية. وأخذا

بتوجيهات الملك شرع بن حليم فى رسم مخططاته السرية، مقترحا تسليم الأسلحة فى منطقة السلوم الحدودية لقائد قوات دفاع ولاية برقة الذى يشرف على تسليمها لشرطة ولاية طرابلس. وفى طرابلس أنشأ خلية شرطة خاصة بمهمة نقل الأسلحة وإخفائها، وأوكل رئاستها للعقيد عبد الحميد بى درنة، وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة، ومستقلة عن مسئولية القائد الإنجليزى جايلز، ويتسلم الثوار الجزائريون الأسلحة فى طرابلس، ليدخلوها إلى الجزائر بطرقهم الخاصة، وبمساعدة بى درنة دائما، واطمأن بن حليم والملك بهذه الخطة على نجاح مهمة تمرير الأسلحة لثوار الجزائر[٢٠].

وأفادت الثورة الجزائرية عن طريق هذا المخطط السرى من تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر طرابلس، واستقدمت من مصر بحرا وبرا. وقد ضمنت السرية المطلقة لهذا النشاط عدم اكتشاف المخطط، برغم الرقابة الأجنبية المشددة، وبناء علاقات تعاون وتنسيق استمرت مدة سنوات، وبذلت فى خلالها خلية بى درنة جهودا جبارة لإنجاح مهمتها والتجاوب مع مطالب الجزائريين.

وأسهم تعاون السلطات الليبية فى تسهيل النشاط العسكرى للثورة الجزائرية، وإمداد جبهات القتال بشحنات مهمة من السلاح؛ إذ أمن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت انتصار فى ديسمبر ١٩٥٤، وسهل بى درنة مهمة إنزالها وإخفائها فى مخازن سرية وتسليمها لأحمد بن بلة، وتم تأمين شحنة أخرى أنزلتها سفينة دينا فى مارس ١٩٥٥. وفى نوفمبر ١٩٥٥ أنزلت شحنة ضخمة أشرف بن بلة وبى درنة على تخزينها فى مخازن الثورة بزوارة، وتطلبت مهمة إدخال هذه الأسلحة إلى الجزائر جهودا مضاعفة نسقها بن بلة مع الليبيين والتونسيين. واستدعى الأمر فيما بعد إنشاء شبكة جزائرية لنقل الأسلحة. ويذكر فتحى الديب فى هذا الشأن أنه انتقل رفقة بن بلة إلى طرابلس فى أكتوبر ١٩٥٥، من أجل لقاء المسئولين الليبيين، وتسهيل مهمة إدخال

مخزون الأسلحة، وأنهما تلقيا من بى درنة تعاونا لتليين العقبات التى كان يشكو منها محساس لتمرير الأسلحة[٢١]. وقد قضى بن بلة أياما طويلة فى طرابلس للسهر على نشاط تمرير الأسلحة، استغلها فى كسب تعاون رئيس الحكومة الليبية، وبعض المسئولين والوطنيين الليبيين المتعاطفين مع ثورة الجزائر. ولم تنجح مساعى السلطات الفرنسية فى مواجهة حملة التهريب الواسعة عبر ليبيا وتونس، ولا فى كشف خيوط التعاون الرسمى الليبى فى دعم هذا النشاط، وإن كانت تأكدت أن نشاط بن بلة فى القاهرة وطرابلس يقف وراء شحنات الأسلحة المتدفقة على الجزائر، وشجعت استخباراتها للقضاء عليه، وإنهاء نشاط الجزائريين فى ليبيا، ولكن بدون جدوى[٢٢]. ويذكر رئيس الحكومة الليبية أن خطط تمرير الأسلحة كانت ناجعة ومفيدة. "واستمر هذا الحال فى سرية وكفاءة تامتين مدة سنة تقريبا. وكان الأخ أحمد بن بلة يتردد على طرابلس للإشراف والتنسيق، ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه، فقد كان يصر على السرية التامة فى تنقلاته"[٢٣]. ويشير بن حليم إلى إحدى طرائف مراوغاته للسلطات الفرنسية؛ إذ تصادف فى صيف ١٩٥٥ أن ضرب موعدا فى بيته مع أحمد بن بلة ومساعديه، وموعدا مع السفير الفرنسى بليبيا فى التوقيت نفسه. وفى لحظة التباحث مع بن بلة فى قضايا تمرير السلاح، حضر السفير الفرنسى حاملا معه رسالة مستعجلة من حكومته، تطلب المساعدة على القبض على طريد العدالة الفرنسية بن بلة، فوعده بذلك، وعاد إلى مباحثاته مع أحمد بن بلة[٢٤].

ويبدو لنا أن الصلات التى أوجدها بن بلة ومساعدوه فى ليبيا كانت وطيدة، سواء مع المسئولين الحكوميين أو مع المتعاونين الليبيين، وأنها انصبت على خدمة هدف رئيس هو إنجاح مهمة تمرير الأسلحة، وذلك بوساطة مخططات سرية أشرف رئيس الحكومة ومساعده بى درنة على تنفيذها، وتقديم مختلف التسهيلات لتأمين نشاط الجزائريين. وإذ نعد ذلك خطوة إيجابية للموقف

الرسمى؛ فإننا نعده مخاطرة تشجع لها رئيس الحكومة والضباط الليبيون. خاصة أن رقابة الفرنسيين والاستخبارات الغربية كانت مبثوثة فى كل مكان. وفى عام ١٩٥٦ حصل جلاء القوات الفرنسية عن فزان، وتشجعت ليبيا أكثر لدعم إمدادات الثورة، وتسهيل نشاطها. وهكذا قطعت الثورة الجزائرية أشواطا مهمة، وهى تتدعم بإمدادات الأسلحة القادمة من ليبيا، وبمساعدة سلطاتها الرسمية الثمينة ومؤازرة المتعاونين الليبيين.

٢ - العلاقات الجزائرية الليبية فى مرحلة الاحتضان المعلن:

بعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية تشجعت ليبيا لإعلان تضامنها ودعمها للقضية الجزائرية، وذلك نتيجة توافر عوامل مهمة ساعدت على ذلك، نذكر منها:

- تزايد حجم التضامن الشعبى مع الثورة الجزائرية وضغوطه على السلطات الرسمية لتكريس تضامن فعال مع الجزائر المكافحة، خاصة دعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين إلى اتخاذ مواقف صريحة وجريئة من ثورة الجزائر ومقاطعة فرنسا المحتلة. وقد سارت فى عام ١٩٥٦ مظاهرات عدة للتضامن مع الجزائر، منها تلك المنضمة يوم ٦ إبريل ١٩٥٦، والهبة الشعبية التى قامت على أعقاب اعتقاد زعماء الثورة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، كما دعت لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائرى منذ عام ١٩٥٦ إلى تنظيم عدد من المظاهرات والاكتتابات لصالح الثورة الجزائرية[٢٥].

- جلاء القوات الفرنسية عن إقليم فزان، وفرض السلطة على الأجهزة الأمنية فى طرابلس. فمباشرة بعد محاولة اغتيال أحمد بن بلة، تمت تنحية جايلز من مسئولية الأمن، وشرع فى سياسة "لبننة" الشرطة والأمن، وهذا الأمر شجع المسئولين الجزائريين والليبيين أكثر على توطيد تنسيقهم، وسمح للسلطات الليبية بإعلان تضامنها مع الثورة الجزائرية[٢٦].

- حاجة الثورة الجزائرية إلى إبراز الدعم السياسى لليبيا، بعد اطمئنانها على سرية النشاط العسكرى؛ إذ أصبح الدعم السياسى والدبلوماسى يحظى بأهمية قصوى فى استراتيجية الثورة الجزائرية منذ عام ١٩٥٦.

وقد تجلت مظاهر تكريس العلاقات الثنائية والجهر بها فى إعلان السلطات الليبية فى مساندتها للقضية الجزائرية، وفى عقد كثير من اللقاءات والمباحثات، وإبرام الاتفاقيات، وترسيم بعثة جبهة التحرير الوطنى فى ليبيا، وتسهيل نشاطاتها.

وقد أحجمت السلطات الليبية فى البداية عن إعلان دعمها للثورة الجزائرية، خشية الاصطدام بفرنسا والدول الغربية، وانفضاح دعمها المباشر لمرور الأسلحة عن طريق أراضيها، وأمام ظهور عوامل مساعدة على الجهر بموقفها. واستجابة لمطالب الجماهير المتضامنة بدأت الحكومة الليبية تظهر مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية، وتحاول تبرير موقفها من عقد اتفاقية الصداقة مع فرنسا، خاصة أن المعارضة وبعض البرلمانيين طالبوا الحكومة بدعم صريح للثورة الجزائرية، وبضرورة مقاطعة فرنسا، والتخلص من معاهدة الصداقة التى أبرمت معها. واضطر رئيس الحكومة للتوضيح أمام مجلس الأمة فى دورة يونيو ١٩٥٦ أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تدعم القضية الجزائرية، وتستنكر السياسة الفرنسية المنتهجة فى الجزائر، "إن القضية الجزائرية شغلت وتشغل الجميع". وأكد بخصوص مطلب مقاطعة فرنسا، أن ليبيا ستنسق موقفها فى إطار لجنة جامعة الدول العربية الخاصة بمقاطعة فرنسا، وأنها ستكون أول دولة تنفذ القرار[٢٧]. وأوضح رئيس الحكومة فى مناسبة أخرى أن الصداقة التى تربط فرنسا بليبيا مرتبطة بموقف فرنسا من قضايا شعوب المغرب العربى المطالبة بالحرية والاستقلال، وأن القضية الجزائرية تأتى على رأس أولويات السياسة الخارجية الليبية[٢٨].

وهكذا يبدو أن حملة انتقاد سياسة الحكومة الخارجية وموقفها من الثورة

الجزائرية أسهما فى الجهر بالموقف الليبى، وفى تأكيد أن ليبيا تقف إلى جانب قضية الشعب الجزائرى المطالب باستقلاله، وأنها تدعو طرفى النزاع للتفاوض وإيجاد حل سلمى للمشكلة الجزائرية. وقد علق رئيس الحكومة فى مذكراته على دبلوماسية الموقف الليبى منذ عام ١٩٥٦ بقوله: "...أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقية يعرفها الخاص والعام، ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايدا تماما. فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائرى فى الحرية والاستقلال، فإنها لا تساعد على أعمال العنف. ولذلك فهى تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات، للوصول إلى حل سلمى. طبعا كان كل هذا ستارا دبلوماسيا؛ لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعا ومقدارا"[٢٩]، ونوه بن حليم إلى أن حكومته تعمدت السماح للمؤسسات الشعبية بإنشاء جمعيات مناصرة الثورة الجزائرية، وبجمع التبرعات لصالحها. "وكنا فى الحكومة الليبية ندعى أن لا دخل لنا بالأعمال الشعبية العفوية، وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحنا، باتباع الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية، وإيقاف سياسات القمع والقتل والتشريد التى تقوم بها القوات الفرنسية فى الجزائر"[٣٠].

ويتضح لنا أن موقف الحكومة الليبية بدبلوماسيته المراوغة حاول عدم إقحام نفسه مباشرة فى مشاكل مع فرنسا، وعدم لفت الانتباه إلى الدعم السرى الثمين الذى يقدم لثورة الجزائر. ويبدو أن توافقا حصل فى تنسيق المواقف؛ إذ كانت جبهة التحرير الوطنى تشير على الحكومة الليبية باتخاذ الموقف المناسب حفاظا على مكاسبها فى ليبيا. وعليه بدأ موقف حكومة ليبيا السياسى يتضح منذ عام ١٩٥٦؛ إذ أكدت مساندتها للقضية الجزائرية، ودافعت عن حق الشعب الجزائرى فى نيل استقلاله، ونددت بالسياسة الفرنسية، واستنكرت الجرائم الفرنسية المرتكبة فى الجزائر[٣١]، كما احتجت باستياء بالغ على اختطاف زعماء الثورة الخمسة فى أكتوبر ١٩٥٦[٣٢]، وأعلنت عن دعمها المادى

للاجئين الجزائريين[٣٣]، وجهرت الحكومة الليبية بموقفها المساند للقضية الجزائرية فى المحافل الدولية والأمم المتحدة، فقد رد مندوب ليبيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٧ على مزاعم فرنسا، مفندا ادعاءاتها فى أن الجزائر مشكلة داخلية لفرنسا، ومشهرا بالقمع والإرهاب المسلط على الشعب الجزائرى: "إن الحرب التى تشنها الحكومة الفرنسية فى الجزائر هى أنموذج للحرب الاستعمارية، وإن هذه الحرب التى يسميها الفرنسيون عملية تهدئة هى فى الواقع أكبر الحروب الاستعمارية، نظرا لما خلفته من دماء وآلام وتشريد المدنيين العزل". وندد ممثل ليبيا بالاعتداءات الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية التى طالت ليبيا كذلك، وخلص إلى بيان موقف بلاده من المشكلة الجزائرية، مؤكدا تحميل فرنسا مسئولية عدم اعترافها باستقلالية القطر الجزائرى، وتمثيل جبهة التحرير الوطنى، وإمكان تعايش المعمرين فى الجزائر المستقلة[٣٤]. وبذلك أسهم الموقف الليبى فى الضغط على السياسة الفرنسية، ودفعها للاعتراف بالحقائق الميدانية، والبحث عن الحلول السلمية للقضية الجزائرية، وفى الوقت نفسه استمرت ليبيا فى دعمها لنشاط الثورة العسكرى، إيمانا منها بأن الخيار العسكرى يسهم فى دفع الفرنسيين للاعتراف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال. وفى ذلك تأييد لوجهة نظر جبهة التحرير الوطنى؛ وهو مما يدل على التوافق السياسى، وعلى حيادية الموقف الليبى اللامشروط وتضامنه مع القضية الجزائرية. وهذا أمر مهم، زاد فى توطيد علاقات الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية، فى حين أسهمت تدخلات بورقيبة ومحمد الخامس وضغوطهما فى خلق أزمات مع قيادة الثورة الجزائرية.

لقد أرست الثورة الجزائرية علاقات تعاون وتنسيق وطيدة مع السلطات الليبية ارتكزت فى البداية أساسا على تسهيل مرور الأسلحة، ورعاية نشاط الثورة الجزائرية فى طرابلس. وما لبثت أن امتدت العلاقات إلى دعم النشاط

السياسى، وتنسيق المواقف الدبلوماسية لمساندة القضية الجزائرية فى المحافل الدولية. وتطلب الأمر إجراء اتصالات ولقاءات متكررة مع رئيس الحكومة، والملك إدريس، ومع المسئولين الليبيين. وإن كان بعض تلك اللقاءات المهمة الخاصة بالتسليح اتسم بالسرية التامة، فإن لقاءات أخرى أفصح عن مضمونها، كونها بحثت الجوانب السياسية، وعبرت بود عن التضامن المشروع لليبيا مع كفاح الشعب الجزائرى.

وقد أدار بن بلة معظم تلك اللقاءات والمباحثات مع رئيس الحكومة الذى أشار إلى أنها تتعلق بأمر إدخال السلاح ونقله، فقد قدمت لإدخال الأسلحة إلى الجزائر تسهيلات مختلفة من قبل المصريين وبعض التجار الليبيين، وذلك إلى أن تدعم النشاط بإنشاء قاعدة إمداد جزائرية فى ليبيا[٣٥]. وبدءا من عام ١٩٥٦ ازدادت الأهمية الاستراتيجية لليبيا، وشارك بن بلة فى إدارة شئون القاعدة أعضاءُ الوفد الخارجى الآخرون، ومنهم دباغين والمدنى، فضلا عن المسئولين الميدانيين الذين كانوا فى الأغلب موالين لبن بلة. وقرر الوفد الخارجى تفعيل النشاط العسكرى والسياسى فى ليبيا. وبتوجيه من السلطات المصرية عقد دباغين والمدنى فى مايو ١٩٥٦ مباحثات مع رئيس الحكومة الليبية فى طرابلس، أفضت إلى تعزيز نشاط مرور الأسلحة برا عبر ليبيا، وتوسط الحكومة لشراء الأسلحة للثورة باسمها. وبخصوص طلب نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر المقدم منذ إبريل ١٩٥٦ تجاوب رئيس الحكومة مع مقترحات الوفد الخارجى، وتقرر بعد طول نقاش ما يأتى:

- وضع رئيس الحكومة الليبية مطارين تحت تصرف قيادة الثورة لاستعمالهما فى نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر.

- تهريب الأسلحة بوساطة طائرة "دوكوتا" الصغيرة التى لا تكتشفها الرادارات الفرنسية.

- دخول السلاح بوساطة طائرات مصرية إلى طرابلس، وأن تتولى الحكومة الليبية تأمين هذا النشاط السرى[٣٦].

وهكذا نجح هذا اللقاء فى تسخير النقل الجوى لإدخال الأسلحة الموجودة فى ليبيا إلى الجزائر. ولكن الوفد الخارجى الذى تبنى المشروع باقتراح من مصر تراجع عنه لاستحالة تجنب الرقابة الفرنسية. وقد مثل المشروع مخاطرة حقيقية تردد أمامها بن حليم، ولكنه قبلها؛ وهو مما يؤكد استعداده التام لتلبية جميع مطالب الكفاح الجزائرى. وقد وعد بمحادثة الملك فى أمر إنشاء إذاعة جزائرية فى ليبيا، وإجراء مقابلة مع مسئولى الثورة[٣٧]. فهل كانت هذه المقابلة لأجل تقديم الشكر، أم أن الوفد الخارجى كان يهدف من ورائها إلى ربط الاتصال المباشر مع الملك، وضمان كسب موقفه لدعم مطالب الثورة المتزايدة فى ليبيا؟

يبدو أن الزيارة، ومقابلة الملك يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦، جاءت لتحقيق الغرضين معا؛ إذ أرادت جبهة التحرير الوطنى من خلالها ترسيم علاقاتها مع السلطة العليا، وكسب الملك إلى صفها، لتجاوز بعض الصعوبات التى تضعها بيروقراطية الإداريين فى وجه نشاطها. ومن أجل تقديم الشكر للملك على مساعداته للثورة الجزائرية، واعتماد ممثل للجبهة فى المملكة الليبية[٣٨]، نعتمد فى غياب المصادر الليبية رواية المدنى فى تعرف القضايا المطروحة فى خلال اللقاء، فهو يؤكد أن المقابلة التى حضرها رفقة دباغين ودردور تناولت قضايا دعم الثورة الجزائرية، وأن الملك بدا متعاطفا معهم وهو يستمع لمداخلاتهم، وأكد فى رده أن الجهاد القائم فى الجزائر هو جهاد إسلامى، يجب على الجميع الإسهام فيه، وأن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا، تشترك فيه روحا وبدنا، ولو أن الثورة الجزائرية فتحت أبوابها للمتطوعين، لهبّ رجال ليبيا للانضمام إليها. وأوضح الملك بخصوص طلبات الجزائريين أنه يوافق على الاتفاق المتوصل إليه مع بن حليم، وأن المطارات المطلوب تخصيصها لنقل السلاح جوا ستسلم للثورة الجزائرية بعد إصلاحها، وأما دخول السلاح برا فقد أمر الجيش بعدم اعتراضه.

واختتم الملك كلامه قائلا: عدوا حكومة ليبيا "حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها فى إعانة أو فى مسعى إلا قامت به وبأمر منى، بكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد، وما أردتم أن تتوسط لكم بشراء سلاح أو فى مسعى سياسى أو دبلوماسى إلا كانت مستجيبة لكم فورا"[٣٩].

لقد كانت هذه خلاصة جواب الملك، تأثر لها الوفد الجزائرى، وهو يلقى فى أول لقاء له بالملك، هذا الموقف الإيجابى، والاستعداد المطلق لدعم الكفاح الجزائرى، وسوف يستثمر هذا الموقف خصوصا فى مجال نقل السلاح برا وبحرا وجوا. فكلما اعترضت هذه المهمة مشاكل أو صعوبات يعجز عنها رئيس الحكومة، يلجأ المسئولون الجزائريون إلى الملك رأسا، فيبدى عطفه، ويأمر الحكومة والمسئولين فى الإدارة والجيش بتسهيل نشاط الثورة الجزائرية. وهذه المواقف التضامنية جعلت الملك إدريس يحظى باحترام قادة الثورة الذين وطدوا معه علاقات التضامن، وتلقوا منه تأييدا ومساندة غير محدودة، وكانوا يلجأون إليه لإطلاعه على تطورات الثورة، واستشارته فى قضاياها السياسية. وإدراكا للدور السياسى الذى يمارسه مدير التشريفات الملكية البصيرى الشلحى، ربط المسئولون الجزائريون علاقات وثيقة معه، وكان يتدخل لدى الملك والحكومة لتلبية مطالب الجزائريين. وقد سجل تفانيه فى خدمة الثورة الجزائرية[٤٠].

ثالثا- تأزم العلاقات الليبية ـ المصرية، وتأثيره فى نشاط الثورة فى ليبيا:

لقد أفادت التحالفات السياسية التى أرستها الثورة الجزائرية (الملك، والحكومة، والتشريفات الملكية، والجماهير الشعبية) فى تأمين نشاط الثورة فى ليبيا، الذى كان ينهض بمهمة استراتيجية، هى نقل السلاح إلى الثوار، وفى بعض الأحيان كانت هذه المهمة تعترضها مشاكل طارئة تستلزم تدخل قيادة الثورة لدى مختلف أطراف السلطة. فإثر حرب السويس، وبرغم الموقف

الإيجابى لليبيا[٤١]، ساءت العلاقات الليبية المصرية، وواجه المسئولون الجزائريون حرجا كبيرا فى الحفاظ على علاقاتهم مع المصريين، وكسب الموقف الليبى؛ إذ تسبب الملحق العسكرى لسفارة مصر فى طرابلس فى حوادث الاضطراب، وتناهى إلى الملك أنه يوزع أسلحة الجزائريين على المتظاهرين، ويتحصن بالسفارة المصرية؛ فأمر بتطويق السفارة، وطرد الملحق بالقوة، وغلق الحدود، ومنع دخول الأسلحة برا[٤٢]. ووقد أضر سلوك الملحق العسكرى المصرى بعلاقات الثورة مع السلطات الليبية، ولقى استنكارا من المسئولين المحليين للثورة عرعار وابن عودة، اللذين رأيا أنه استغل إشرافه على نقل الأسلحة الجزائرية فى الإضرار بالأمن الليبى وبسمعة الجهاد الجزائرى[٤٣]، ووصف محمد الهادى عرعار مسئول التسليح الوضع فى تقريره قائلا: "ساد جو مضطرب بيننا وبين السلطات المحلية. وعلى الرغم من كل شيء تمكننا من تهدئة الوضع، واسترجاع ثقة الليبيين، واحترام المصريين"[٤٤]. لكن الأزمة لم تحل إلا ببذل مساع حثيثة مع السلطات الليبية، تولاها المسئولون المحليون، والوفد الخارجى. فقد حل دباغين والمدنى بطرابلس، واجتمعا يوم ٤ ديسمبر ١٩٥٦ برئيس الحكومة الذى وعد ببذل جهوده من أجل تجاوز الأزمة، وعودة مرور الأسلحة برا. وأكد وزير الخارجية سيد الجربى للوفد الجزائرى أن الخلاف المصرى - الليبى هو خلاف عابر، ولن يكون له تأثير فى قضية الجزائر التى يتفانى الجميع فى خدمتها، معربا عن وضع خدماته بصفته الرسمية والشخصية تحت تصرف الثورة، وفى خلال الاجتماع برئيس الحكومة ثانية، توضح أن حكومته عاجزة عن البت فى هذا الموضوع؛ لأنه من صلاحيات الملك، وأنه لا شيء يمكن فعله سوى إقناع المصريين بإرسال الأسلحة بحرا من مرسى مطروح إلى طرابلس مؤقتا، إلى أن تعود العلاقات مع مصر إلى سالف عهدها. لكن المصريين أظهروا تحفظهم على هذا المقترح، وأصروا على نقل الأسلحة برا، فكان على الاستخبارات

المصرية وجبهة التحرير الوطنى اللجوء إلى الطرق السرية فى النقل، واعتماد وساطة عبد الله عابد السنوسى فى إنجاح المهمة بشاحناته التجارية[٤٥].

ولم تكن هذه الأزمة الوحيدة التى أثرت فى نقل الأسلحة؛ إذ تعرضت العلاقات المصرية الليبية فى مايو ١٩٥٧ للتأزم من جديد، وصدرت الأوامر بغلق الحدود، خوفا من التدخل المصرى فى برقة، وأدى رفض المصريين إدخال الأسلحة بحرا إلى تعطل مرور الأسلحة، ولم تنجح مساعى جبهة التحرير الوطنى فى إثناء موقف الطرفين، وتبين من خلال مقابلة رئيس الحكومة الليبية أن قرار منع دخول الأسلحة اتخذ من قبل الملك، وأنه وحده المخول برفعه، فقرر مبعوث جبهة التحرير الوطنى توفيق المدنى الاتصال بالملك. ويبدو أنه عرف كيف يؤثر فى موقفه، ويبين له خطورة القرار على مصير جهاد الجزائريين. فأمر الملك بفتح الطريق البرى أمام السلاح الجزائرى، وطلب من قائد قوات برقة بوقوطين تقديم التسهيلات اللازمة فورا، منبها إياه قائلا: "إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا، وكسبنا استقلال الجزائر، فنحن الرابحون"[٤٦]، وقد وقف المدنى على تنفيذ الأوامر، وانطلاق شاحنات النقل برا إلى طرابلس، ونجحت المساعى الجزائرية فى تليين موقف الملك إدريس الذى كان، على ما يبدو، متخوفا من تعاون المصريين مع المعارضة الليبية، ومتأثرا بتقارير الأجانب والعقيد بوقوطين، بوجود مؤامرات مصرية ضد بلاده. وأمام كل المخاطر أبى الملك إلا أن يكرس تضامنه مع قضية الجزائر، مقدما إياها على مصالح ليبيا الوطنية.

وعدا هاتين الأزمتين المؤقتتين، فقد استمر نشاط مرور الأسلحة برا وبحرا، فى أجواء من التنسيق والتعاون المثمر. وقد أشاد مسئولوا التسليح بالجهود والتسهيلات التى كانت تلقاها مهام الإمداد فى ليبيا، والتى امتدت إلى شراء الأسلحة باسمها، ودخول الأسلحة جوا، وإشراف الضباط الليبيين على نقل الأسلحة، والتوسط لدى بعض الدول للحصول على الدعم السياسى والعسكري[٤٧].

وفضلا عن تدعم النشاط العسكرى، فقد ازداد النشاط السياسى توسعا، نتيجة مظاهر التضامن السياسية والشعبية، ورأت قيادة الثورة فى يونيو ١٩٥٧ أن تنشئ بعثة جبهة التحرير الوطنى لتتولى الإشراف على النشاط السياسى والمصالح المختلفة للثورة؛ كالإعلام والشئون الاجتماعية والصحية، فى حين أصبحت مهمة الإمداد والتسليح تتولاها مديرية مستقلة تابعة لأوعمران[٤٨]. ويؤكد المسئولون عن البعثة أن السلطات الليبية قدمت كل التسهيلات اللازمة لمزاولة نشاطهم السياسى، وأن رئيس الحكومة وضع تحت تصرفهم بناية فخمة وسط طرابلس، وسمح بإذاعة حصة "صوت الجزائر" من محطتى طرابلس وبنغازى، وقدمت تسهيلات مختلفة للهلال الأحمر الجزائرى، ليسهر على جمع التبرعات وإقامة الاكتتابات[٤٩]. وقد أسهمت هذه البعثة فى تمثيل الثورة والتعريف بتطوراتها وإدارة العلاقات مع مختلف السلط الليبية، وتأطير التضامن الذى كانت تنهض به الجماهير الليبية فى طول البلاد وعرضها[٥٠].

رابعا- الدعم الليبى وانعكاسه على توسع نشاط الثورة الجزائرية:

أدت استعدادات ليبيا المتواصلة لدعم الكفاح الجزائرى إلى توسع نشاط الثورة فى ليبيا، فى خلال عام ١٩٥٧؛ إذ تقدمت قيادة الثورة بطلب إنشاء مراكز لجيش التحرير الوطنى فى الجنوب الليبى، وتجاوبت معه ليبيا، وإن كان مشروع فتح جبهة الحدود الليبية صاحبه كثير من الملابسات التى أسهمت فى إخفاقها[٥١]، فقد بدأت الجبهة نشاطها فى صيف عام ١٩٥٧، بعد الاتفاق مع السلطات الليبية ووالى فزان، على أن ترابط فى منطقة غاط، ولا تقوم بالعمليات العسكرية إلا فى التراب الجزائرى. وواجهت الفرقة كثيرا من الصعوبات، برغم المساعدات المقدمة إليها من قبل الجيش الليبى، وخاضت فى خلال أربعة أشهر عدة مواجهات مع القوات الفرنسية فى جانت، وهددت خطوط المواصلات الفرنسية، وأدخلت كميات كبيرة من السلاح[٥٢]. وفى ١٦

سبتمبر ١٩٥٧ هاجمت الفرقة قافلة فرنسية كانت مارة بغاط [٥٣]، وقامت القوات الفرنسية بملاحقة الثوار داخل التراب الليبى، وأغارت فى ٣ أكتوبر ١٩٥٧ على قرية أيسين الليبية[٥٤]، وتأزمت العلاقات الفرنسية - الليبية بتبادل الاتهامات. وقد حمل والى فزان على القائد إيدير متهما إياه بعدم احترام الاتفاق المبرم، والتسبب فى الأزمة، وأصرت السلطات الليبية على قطع الدعم عن الفرقة المرابطة فى غاط، وعدم السماح لفرقة من جيش التحرير الوطنى بالالتحاق بقيادة إيدير، برغم احتجاجات هذا الأخير، والجهود التى بذلها بشير القاضى وأوعمران مع السلطات الليبية والملك[٥٥]، كما استدعى المدنى لمقابلة المسئولين الليبيين، وإيجاد حل للخلاف الذى استفحل، واتفق مع رئيس الحكومة ووالى فزان على تجميد الموقف إلى حين اتخاذ لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها فى الأمر. وبعد دراستها للموضوع بحضور إيدير، أقرت اللجنة سحب الفرقة من فزان؛ لأنه لم يعد لها هناك فائدة بعد اكتشاف أمرها[٥٦]، ولأن استفحال الخلاف بين إيدير ووالى فزان، سوف يضر بالعلاقات الجزائرية الليبية، وهى علاقات ثمينة يتوجب الحفاظ عليها، وعدم تعريضها لأية مشاكل.

ولئن كانت مهمة فتح جبهة الحدود الليبية قد باءت بالفشل، إن نشاطها مهد لفتح الطريق الصحراوى، وأرسى عدة مراكز على طول الحدود الجزائرية الليبية، وأمن طريق مرور الأسلحة لولاية الصحراء. وقد احتضنها سكان واحات غاط، وقائد القوات الليبية نورى الصديق الذى دفعه تضامنه مع المجاهدين الجزائريين إلى مخالفة أوامر حكومته، والدخول مع الجزائريين فى مواجهة القوات الفرنسية المعتدية على أيسين. وهو موقف نوه به قائد منطقة جنوب الصحراء الجزائرية فى رسالتى شكر وتقدير؛ وهو مما يدل على مدى التعاون القائم بين هذه المنطقة وقائد القوات المسلحة الليبية لولاية فزان[٥٧]. وهى علاقات أمنت فيما بعد تواصل مرور الأسلحة وتسهيل النشاط العسكرى للجزائريين فى هذه المنطقة. وتدعم نشاط الثورة فى ليبيا، واستقلت بعد عام

١٩٥٨ بنشاطها ومؤسساتها، بعيدا عن تدخلات المصريين التى كانت تقدم مساعدة ثمينة، ولكنها أحيانا تسببت فى توتر العلاقات مع السلطات الليبية.

خاتمة:

يتبين من خلال ما سبق أن الثورة الجزائرية لقيت فى ليبيا تجاوبا شعبيا ورسميا، وأن رئيس الحكومة والملك إدريس السنوسى أظهرا الاستعداد الكامل لدعم مهمة تمرير الأسلحة السرية. وبفضل هذا الدعم تقوى ساعد الثورة. وإن كانت ليبيا حافظت على دعمها السرى، فقد أعلنت مساندتها لقضية الجزائر منذ عام ١٩٥٦، وتعاونها مع المسئولين الجزائريين، وهى مواقف أغضبت كثيرا الإدارة الفرنسية، وجعلتها تعادى ليبيا.

وقد سجلنا أن نشاط الثورة الجزائرية العسكرى والسياسى لقى كل الدعم والمؤازرة فى ليبيا، وذلك بفضل مساعدة السلطات المصرية والليبيين المتعاونين مع الثورة الجزائرية، وهو أمر مكن من بناء علاقات متينة مع السلطات الليبية، وإرساء دعائم قوية، ضمنت استمرارية نشاط الثورة الحيوى فى ليبيا.

لقد أثرت ثورة الجزائر إيجابا وسلبا فى العلاقات الليبية - المصرية، فقد ربطت مهمة نقل الأسلحة من خلال ليبيا بأسس العلاقات مع الثورة الجزائرية، وتدعمت روابط السلطات المصرية مع القوى السياسية الليبية، خاصة بن حليم، وسمحت هذه الروابط بتحسين العلاقات، وإظهار التضامن الليبى مع القضايا العربية. ومن جهة أخرى أدى التخوف الليبى من التدخلات المصرية، وحدوث بعض التصرفات الفردية المعادية لتوجهات ليبيا، إلى توتر العلاقات الليبية المصرية؛ وهو مما كان يؤثر فى نشاط مرور الأسلحة، ويؤدى إلى تدخل جبهة التحرير الجزائرية لفض الخلافات، وإعادة العلاقات إلى سابق عهدها.

الهوامش:

(١) إنظر: مجيد خدورى: ليبيا الحديثة، دراسة فى تطورها السياسى، ترجمة: نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٥٨-٢٦٣.

(٢) انظر: محمد عثمان الصيد: محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص٩٠.

(٣) انظر: بتفصيل: مصطفى بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسى، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص٢٤٠-٢٦٦، ومحمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص١٠٨-١١٠.

(٤) انظر: مقررات المؤتمر الشعبى ببنغازى، الهادى المشيرقى: قصتى مع ثورة المليون شهيد، ط١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٥) انظر: مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٢٤٠. ومحمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٦) مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٨.

(٧) المرجع السابق، ص٢٤٠.

(٨) انظر: محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.

(٩) انظر: عادل نويهض: أيام كانت عربية، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧٥.

(١٠) انظر: بتفصيل: مجيد خدورى: مرجع سابق، ص٢٨٧، ومصطفى بن حليم: مرجع سابق، ص١٥٦.

(١١) انظر: مجيد خدورى: مرجع سابق، ص٢٩٧.

(١٢) انظر: محمد الصالح الصديق: دور الشعب الليبى الشقيق فى جهاد الجزائر، ط١، شركة دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٠، ص٥٥ وما بعدها.

(١٣) انظر: مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٠ -٣٥١.

(١٤) المرجع السابق، ص٣٥٣.
(١٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(١٦) انظر: شهادة بشير القاضي، جيش التحرير المغاربى ١٩٤٨-١٩٥٥، مرجع سابق، ص١٦٩-١٧٠.
(١٧) أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة: العفيف الأخضر، ط٢، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٩، ص١٠٦.
(١٨) فتحى الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٢٧ وما بعدها.
(١٩) مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٠-٣٥٢.
(٢٠) انظر: مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٣-٣٥٦.
(٢١) فتحى الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٢٧-١٢٨.
(٢٢) انظر: بخصوص محاولة اغتيال بن بلة فى طرابلس: أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٩، ومصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٨.
(٢٣) مصطفى بن حليم: مرجع سابق، ص٣٥٧.
(٢٤) المرجع السابق، ص٣٥٧ - ٣٥٨.
(٢٥) انظر: مقلاتى عبد الله: التضامن الشعبى الليبى ودوره فى مؤازرة الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، يصدرها المركز و د ب ح و ث ١٩٥٤، ع٧، (٢٠٠٢)، ص١٧١-١٧٣.
(٢٦) انظر: مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٨.
(٢٧) انظر: جريدة طرابلس الغرب، عدد يوم ٣ يونيو ١٩٥٦.
(٢٨) انظر: طرابلس الغرب، عدد يوم ٢٧ يونيو ١٩٥٦.
(٢٩) انظر: مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص٣٥٨.
(٣٠) المرجع السابق، ص٣٥٨-٣٥٩.

(٣١) انظر: طرابلس الغرب، عدد يوم ٢٧ يونيو ١٩٥٦.

(٣٢) انظر: فتحى الديب، مرجع سابق، ص٢٧٩، و طرابلس الغرب، عدد يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣٣) اتخذ مجلس الوزراء الليبى فى مايو ١٩٥٧ قرارا بتقديم هبة مالية للاجئين الجزائريين، قدرها خمسة آلاف جنيه ليبى، انظر: المقاومة الجزائرية، ع ١٦ (٣ يونيو ١٩٥٧).

(٣٤) انظر: خطاب سيد الجربى ممثل ليبيا فى الأمم المتحدة، المجاهد، ع ١٤ (١٥ ديسمبر ١٩٥٧)، ص٧.

(٣٥) شهادة محمد الطيب بيزار، مقابلة مع الباحث، سوق أهراس، يوليو ٢٠٠٥.

(٣٦) انظر: أحمد توفيق المدنى، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٣.

(٣٧) المرجع السابق، ص١٤٣، ١٥٢.

(٣٨) يذكر المدنى أنه تم ترشيح عمر دردور لهذه المسئولية، ويبدو أن أطرافا من الوفد الخارجى اعترضت على ذلك، وظل بشير القاضى مسئولا عن قاعدة ليبيا، وواصل دردور عمله فى هيئة الوفد الخارجى، وفى عام ١٩٥٨ عمل طبيبا بقاعدة تونس.

(٣٩) انظر: أحمد توفيق المدنى: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط٢، م و ك، الجزائر، ١٩٨٨، ص١٦٤-١٦٥.

(٤٠) انظر: تقرير مسئول جبهة التحرير الوطنى فى ليبيا A.N.A.: GPRA. B 4, DOS 4- 14.

(٤١) أعلنت الحكومة الليبية فى غياب الملك ورئيسها عن تأييد ليبيا خطوة تأمين القناة، وإدانة أى عدوان على مصر، ومنعت القوات البريطانية فى ليبيا من المشاركة فى أى عمل عسكرى ضد مصر، انطلاقا من قواعدها.

(٤٢) انظر: محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥.

(٤٣) انظر: شهادة ابن عودة المقدمة فى الملتقى الوطنى الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطنى الثانى لتاريخ الثورة، المرجع السابق، ج ٢، ص٤٠.

(٤٤) انظر: تقرير الهادى محمد عرعار عن مهمته فى ليبيا، المؤرخ يوم ٣ يوليو ١٩٥٧، A.N.A. GPRA, B 4, DOS 4-8.

(٤٥) صاحب أعمال ثرى من الأسرة الملكية، ومقرب من بن حليم والشلحى، انظر: أحمد توفيق المدنى، مرجع سابق، ص٢٧٥-٢٧٦.

(٤٦) انظر: بتفصيل المرجع السابق، ص٣٠٢-٣٠٥.

(٤٧) انظر: شهادة او عمران، محمد عباس: ثوار...عظماء، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٤٨) انظر: عن نشاط هذه المديرية:

- BOZBIDA Abdelmajid; La Logistique durant la guerre de liberation nationale; ce que je sais, ed Bibliopolis Alger, 2005. pp.41-66

(٤٩) انظر: تقرير بشير القاضى رئيس بعثة الجبهة بليبيا، المؤرخ فى ٣ يونيو ١٩٥٨، A.N.A. GPRA, B 4, DOS 4-1.

(٥٠) انظر: محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٨.

(٥١) انظر: المرجع السابق، ص٩١، ومحيى الدين عميمور: التجربة والجدور، ط ١، دار الأمة، الجزائر، ١٩٩٣، ص٧٩.

(٥٢) انظر: محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص٧٠، وكذا:

- Henri ALLEG et autres: la guerre d'Algerie; T2, op. cit., pp.323-325.

(٥٣) القافلة تابعة لشركة "فياتي" الفرنسية التى أمضت عقد امتياز لنقل المئونة بين تشاد والجزائر، وكانت أهدافها تجسسية، وقد نبه الهادى ابراهيم المشيرفى الملك والحكومة الليبية على خطورة نشاطها. انظر: الهادى المشيرفى، مرجع سابق، ص٢٢٣-٢٢٦.

(٥٤) شارك فى هذه المعركة المجاهدون الجزائريون والجنود الليبيون ردا على العدوان الفرنسى، وقتل فيها جنديان ومدنى ليبى، وسجلت خسائر مادية كبيرة، انظر: طرابلس الغرب عدد يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٧.

(٥٥) انظر: محمد الصالح صديق: مرجع سابق، ص٩١-٩٢. وقد أورد شهادة بشير القاضى الذى يؤكد أن الملك اعترض على نشاط هذه الفرقة بعد اكتشاف أمرها خوفا من التهديدات الفرنسية الجدية، وانكشاف المساعدات التى تلقتها الثورة الجزائرية فى ليبيا، انظر: المرجع السابق.

(٥٦) انظر: بتفصيل شهادة المدنى أحمد توفيق المدنى، مرجع سابق، ص٣١٣-٣١٧.

(٥٧) انظر عن جهود نورى الصديق فى دعم نشاط الفرقة الجزائرية: محمد ودوع: مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ٢٠٠١، ص٢٤٣-٢٤٩.